الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.47

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
15 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-64236 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/65/L.31*: الأشخاص المفقودون

١ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأنه لا تترتّب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن إسرائيل وأنغولا وأوغندا وأوكرانيا وبنما والسودان وشيلي وفيجي وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو والهند انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقد حظي مشروع القرار بتأييد واسع من الدول الأعضاء وهو يساعد على زيادة الاهتمام بالمسألة الهامة الخاصة بالأشخاص المفقودين.

٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.3/65/L.31*.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.34/Rev.1*: حماية المهاجرين

٤ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأنه لا تترتّب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد غونزاليز** (المكسيك): قال إن البرازيل والبرتغال وغيانا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إن المكسيك مقتنعة بالفوائد الثقافية والاقتصادية للهجرة الدولية فيما يتعلق بجميع البلدان المتأثرة بها. ومن الضروري أيضاً التسليم بالتحديات التي تشكلها الهجرة، لكي يؤخذ في الاعتبار منظور خاص بحقوق الإنسان، ولمعالجة اتجاهات مقلقة مثل تجريم الهجرة الدولية. وأعرب عن شكره لجميع الوفود لمشاركتهم المفتوحة والبناءة، وأعرب عن الأمل في أن تسود هذه الروح في السنوات القادمة.

٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أعلن أن إثيوبيا وإندونيسيا وأنغولا وبوركينا فاسو وتركيا وجامايكا والجزائر وجزر القمر والرأي الأخضر وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو ومصر والمغرب ونيجريا والهند انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٧ - **السيد مونتيري** (السلفادور): سلط الأضواء على أهمية مشروع القرار بالنسبة لبلده، الذي تضرر من الهجرة على جميع مستويات المجتمع. وقال إن المهاجرين من السلفادور، الذين يشكلون نسبة ١ في المائة من جميع المهاجرين في أنحاء العالم، يحافظون على صلة هامة بمجتمعاتهم المحلية الأصلية، على النحو الذي يظهره التدفق المستمر للأموال المرسلة إلى هذه المجتمعات المحلية. وعلى المستوى المحلي، يساعد إسهام المهاجرين على انتشال مجتمعاتهم المحلية من دائرة الفقرة ويوفّر لها الرعاية الصحية والتعليم ضمن خدمات أخرى. ولهذا يؤيّد بلده القرار، في سياق تأييده للهجرة على نطاق أوسع.

٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.3/65/L.34/Rev.1*.

٩ - **السيد سامّيس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده استطاع أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بعد إجراء مفاوضات أسفرت عن نص يعكس بشكل أدق حقوق ومسؤوليات الدول. وقال إن أية مناقشة بشأن الهجرة الدولية تذكر ضمناً المبدأ الراسخ بمقتضى القانون الدولي ومفاده أن الدول تتمتع بالحق السيادي في ضبط السماح بالدخول إلى أراضيها وتنظيم دخول وطرد الرعايا الأجانب. وبعد أن أشار إلى ذلك، قال إن بلده ينظر بجدية إلى المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وتوفير

إجراءات الحماية القانونية للأجانب داخل أراضيه، وفقاً للقانون الدولي، وقال إنه يحث سائر الدول على القيام بذلك.

١٠ - ومضى قائلاً إنه لا يجب صرف الاهتمام الذي يولى للهجرة في الأمم المتحدة بالتركيز دونما داعٍ على مسائل قانونية ثنائية. وكمثال على ذلك، فإن الإشارة إلى حالة محدَّدة في الفقرة ٩ من الديباجة تصرف الاهتمام بعيداً عن التفكير الجاد المتعدد الأطراف وعن الإجراء المطلوب بشأن المسألة كما أنه لا يعزِّز التعاون البناء في حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين.

١١ - **السيد بورنيات** (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية حقوق المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو وضعهم كمهاجرين، وتعتبر سياساته الخاصة بالهجرة متسقة مع التزامات دوله الأعضاء الخاصة بحقوق الإنسان. ولهذا يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار باعتباره مبادرة مفيدة لصياغة معايير تتعلق بمعاملة المهاجرين وحمايتهم. وفي ضوء حالة استضعاف المهاجرين، تعتبر حماية هؤلاء ذات أهمية بالغة.

١٢ - وأضاف قائلاً إن حالة المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تسمح بالحصول على التعليم والمساعدة الصحية والإسكان والضمان الاجتماعي أو المعاش التقاعدي المناسب. ورغم أن المهاجرين غير النظاميين لا يمنحون تلقائياً حق الإقامة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، تلقى حقوق الإنسان الخاصة بهم الاحترام بشكل كامل. ويعتبر التمييز الأساسي بين الهجرة النظامية وغير النظامية عنصراً ثابتاً وأساسياً من سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة. وقال إن مكافحة الهجرة غير النظامية، وخصوصاً عندما تنظمها شبكات للاتجار بالأشخاص التي تعتبر إساءة لكرامة الإنسان، وتعتبر واحدة من أولوياته، ومن ثم كان استعمال عدد من دوله الأعضاء للعقوبات الجنائية عن انتهاكات قانون الهجرة الوطني. فالمهاجرون المتهمون بانتهاك القانون الجنائي يتمتعون بنفس الحقوق مثل سائر المتهمين؛ وفي هذا الخصوص، يشارك الاتحاد الأوروبي الشواغل التي أُعرب عنها في الفقرة ١٩ من الديباجة بأن تكون العقوبات ومعاملة المهاجرين غير النظاميين متناسبة مع الجريمة المرتكبة. وهو يشاطر الآخر فيما أبدوه من قلق بشأن التشريعات والتدابير والممارسات التي تحرم المهاجرين غير النظاميين من التمتّع الكامل بحقوقهم الخاصة بحقوق الإنسان.

البند ٦٨ من جدول الأعمال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

مشروع قرار *A/C.3/65/L.47*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٣ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأنه لا تترتّب على القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

١٤ - **السيدة فهمي** (مصر): تكلمت بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن الحركة ترى ضرورة اعتماد نهج تعاوني وغير خصامي للتعامل مع حالات حقوق الإنسان، بغية تزويد الدول بالموارد اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية على المستوى المحلي ودون تدخل خارجي. ولبلوغ هذه الغاية، أنشئ مجلس حقوق الإنسان في سنة ٢٠٠٥ وله آليات للاستعراض الدوري الشامل للقضاء على الانتقائية

والتسييس والمعايير المزدوجة التي شابت أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

١٥ - وأضافت قائلة إن الحركة أكدت في اجتماع قمة رفيع المستوى عُقد مؤخراً بشأن دور مجلس حقوق الإنسان باعتباره الجهاز المسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات أيضاً عن قلقهم البالغ إزاء استمرار ممارسة اللجنة في الاعتماد الانتقائي لقرارات تستهدف بلداناً معيَّنة. زيادة على ذلك، أعاد هؤلاء التأكيد على أهمية ضمان تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل للمجلس باعتباره آلية تعاونية عملية المنحى، وحثّت هؤلاء جميع الدول الأعضاء في الحركة على مواصلة دعم الدول قيد الاستعراض. وبالتالي لا تسلِّم الحركة بأي تبرير عن إنشاء مسار موازٍ لمجلس حقوق الإنسان لتناول حالات خاصة بحقوق الإنسان، وخصوصاً نظراً لأن هذه القرارات تستهدف فحسب البلدان النامية. وقالت إن القرارات التي تستهدف بلداناً معيّنة تعتبر منافية للحوكمة الجيدة الدولية، نظراً لأن الدول التي تقترح هذه القرارات هي متأكدة تقريباً أن الدول المستهدفة ستكون غير قادرة على الرد بمشاريع قرارات مماثلة بشأن حالات حقوق الإنسان. ومن أجل هذه الأسباب، تود الدول الأعضاء في الحركة أن تصوِّت معارضة مشروع القرار.

١٦ - **السيد لامبرت** (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي واليابان وسائر البلدان مقدمة مشروع القرار، فقال إن بالاو وتركيا انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار. وبالرغم من القرارات السنوية التي تصدرها الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ سنة ٢٠٠٥، لا تزال تسودها انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ومنتظمة لحقوق الإنسان، على النحو الذي تؤكده عدة تقارير صادرة من الأمم المتحدة.

١٧ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار أخذ في الحسبان الخطوات الإيجابية المتخذة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنة السابقة، لكن مما يؤسف له أنه لم يطرأ تغيير موضوعي على أرض الواقع.

١٨ - ونظراً لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تبذل أي مجهود يذكر للرد على طلبات سابقة مقدمة من المجتمع الدولي ينبغي أن تستخدم الجمعية العامة مشروع القرار لكي تحث الحكومة بشكل أقوى على وضع نهاية فورية لانتهاكات حقوق الإنسان وللتعاون مع جميع الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. وأوضح أن الإحفاق في عدم ردّ الفعل سوف يُرسل الإشارة السياسة بأن الحالة قد تحسنت أو أن هذا الشاغل المقلق قد تناقص، لكن الحال ليس هذا ولا ذاك.

١٩ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي كان يفضل عملية التفاوض مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسائل حقوق الإنسان المذكورة في القرار، بيد أنها رفضت الدخول في مناقشات. واختتم قائلاً إنه حسبما يعلم سيجري تصويت مسجل بشأن القرار وسوف يصوّت وفده مؤيداً مع سائر البلدان مقدمة مشروع القرار.

٢٠ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أعلن أن ساموا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢١ - **السيد باك** توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض رفضاً قاطعاً مشروع القرار باعتباره نتيجة لمؤامرة سياسية دبرتها الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها وهو وثيقة غير مشروعة ومشينة تنتهك سيادة بلده. وما يسمى القلق الشاغل للاتحاد الأوروبي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان هو لا شيء سوى الذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد بدأ بلده إجراء حوار ثنائي بشأن حقوق الإنسان

ويشارك في تعاون ذي صلة مع الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠١، بيد أن العملية تعطّلت في سنة ٢٠٠٣ عندما عرض الاتحاد الأوروبي قراراً مضاداً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى منتديات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، وكان هو الأول من عدة قرارات خصامية. وقال إن الاتحاد الأوروبي كان يتوقّع، فيما يبدو، إمكان أن يتغيّر نظام بلده بين عشية وضحاها في صورته الخاصة به. وكان من الواضح أن مقدمي المشروع الأساسيين يسعون في الواقع لا إلى تعزيز حقوق الإنسان ولكن بدلاً من ذلك كانوا يسعون إلى تغيير أيدلوجية ونظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويعتبر مثل هذا التوقّع سوء تقدير بالغ في الحساب، ذلك لأن الافتراء ولا المؤامرات سوف تسقط النظام الاشتراكي بالأسلوب الكوري الذي اختاره ودافع عنه الشعب الكوري ودفع ثمن ذلك الأرواح. وفي الواقع، فإن اتباع الحكومة لسياسات محورها الشعب مكّنت بلده من المضي قُدماً على الطريق الذي اختاره بالرغم من الضغط السياسي المستمر وأنواع الحصار الاقتصادي والتهديدات العسكرية الخارجية.

٢٢ - ومضى قائلاً إن البلدان التي تحتل بلداناً غيرها بقوة الأسلحة وبذبح ملايين من المدنيين الأبرياء هي أسوأ من يسيء إلى حقوق الإنسان كما أن نقدها للحالة في بلده إنما هي سخرية من حقوق الإنسان وتجلب العار على الإنسانية. وقال إن وفده يطلب إجراء تصويت مسجل ويتوقع أن تدلي جميع البلدان التي تتطلع إلى العدل والحق والسلام بأصواتها ضد مشروع القرار الموجّه ووراءه دوافع سياسية.

٢٣ - **السيدة كولونتاي** (بيلاروس): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن بلدها كان يعارض دائماً، كمسألة مبدأ، القرارات المسيَّسة التي تستهدف بلداناً معيّنة، والتي تقوِّض مبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية في النظر في مسائل حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن اعتماد اللجنة كل سنة قرارات تستهدف بلداناً معيَّنة إنما هو بمثابة ازدواجية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. زيادة على ذلك، في حين يستند تحليل المجلس حالات حقوق الإنسان في مختلف البلدان إلى حوار بنّاء ويحظى بالاحترام المتبادل، تفشل ممارسة اللجنة في إقامة مناخ من الثقة والاحترام للتقاليد التاريخية والثقافية المعيَّنة لكل بلد من البلدان. ولهذا سوف تدلي بيلاروس بصوتها معارضة مشروع القرار.

٢٤ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن اليابان ترى أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي تناولها بوجه عام من خلال حوار بنّاء ومن خلال التعاون. ومع ذلك، في ضوء الشاغل الجسيم الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يحثّ وفده هذا البلد على معالجة المسائل المطروحة في القرار، بما في ذلك رفضه المستمر للمشاركة في حوار مع المقرر الخاص أو في تعاون تقني مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإخفاق هذا البلد في حسم مسألة اختطاف مواطنين يابانيين في السبعينات والثمانينات. وقال إن عمليات الاختطاف هذه، وهي تمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، تعتبر مسألة مقلقه لحكومته للغاية.

٢٥ - ومضى قائلاً إن اليابان ترى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أداة فعالة جداً من أجل استعراض الحالات القطرية. ومع ذلك، لم تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراءً استجابة لنتائج استعراضها، ومن ثم كان شعور وفده بالقلق لأن الآلية لا تعمل بشكل فعّال في هذه الحالة الخاصة. ويجب على المجتمع الدولي، في مثل هذه الحالات الجسيمة، أن ينضم إلى مجلس حقوق الإنسان وأن يعرب عن قلقه من خلال الجمعية العامة، نظراً لأن هذا الإجراء يمكن أن يسفر عن تحسن في حالة حقوق الإنسان في البلد المعني.

الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت

٢٦ - **السيدة هريرا كاسيرو** (كوبا): قالت إنها سوف تدلي بصوتها معارضة مشروع القرار، اتفاقاً مع موقفها التقليدي القائم على المبادئ في معارضة القرارات التي تستهدف بلداناً معيّنة. فليس للدوافع السياسية أثر على مسائل حقوق الإنسان. وقد أدت المعايير المزدوجة في النظر في حالات حقوق الإنسان إلى وفاة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بعد أن فقدت مصداقيتها، مما يظهر أن التعاون الدولي الأصلي والمحايد هو الوسيلة المشروعة الوحيدة لتحسين حالات حقوق الإنسان.

٢٧ - **السيدة موريلو روين** (كوستاريكا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان هو صاحب الاختصاص الأساسي في التعامل مع حالات حقوق الإنسان، نظراً لأن لديه الأدوات اللازمة لفحص الحالات المحدّدة، وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨ - **السيد على** (السودان): قال إن وفده يشجّع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة بذل جهودها لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان. ودعا إلى وقف ممارسة تقديم قرارات تستهدف بلداناً معيّنة، نظراً لأن القرارات ذات الصلة بحقوق الإنسان تندرج تحت ولاية مجلس حقوق الإنسان. ويرى السودان أن مسؤولية البلدان هي التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وتعزيز دوره وتجنُّب استخدام آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان لممارسة الضغط السياسي. وفي ضوء هذه الشواغل المقلقة، سوف يدلي وفده بصوته معارضاً القرار.

٢٩ - **السيدة أبو بكر** (الجماهيرية العربية الليبية): أعربت عن قلقها البالغ لأن بعض البلدان لا تزال تستخدم حقوق الإنسان ذريعة لفرض قوانينها وأيديولوجياتها السياسية على البلدان الأخرى. ومما يؤسف له أن مسائل حقوق الإنسان أصبحت وسيلة للضغط على بلدان أخرى لتحقيق غايات سياسية. ولا يمكن القول بأن أي بلد هو في حالة من الكمال في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وقد آن الأوان لرفض تسييس مسائل حقوق الإنسان ولحلّها على أساس الاحترام المتبادَل والاعتراف بخصائص مختلف الشعوب. واستناداً إلى موقف وفدها القائم على المبادئ ضد القرارات الانتقائية التي تستهدف بلداناً معيَّنة، سوف يدلي وفده بصوته معارضاً مشروع القرار. بيد أنه في الإدلاء بصوته لا ينبغي تفسيره بأنه تعزيز لانتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان في العالم.

٣٠ - **السيدة هوانغ** تاي تان نغا (فييت نام): أعادت التأكيد على موقف بلدها القائم على المبادئ في معارضة تسييس مسائل حقوق الإنسان، ومن ثم يعتزم بلدها التصويت معارضاً مشروع القرار، وهو يراه يؤدّي إلى نتائج عكسية للحوار بين الدول الأعضاء. وقالت إن آلية الاستعراض الدوري الشامل لدى مجلس حقوق الإنسان تستند إلى السيطرة الوطنية والحوار. وترحّب فييت نام بالاستعراض الدوري الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنة ٢٠٠٩ وتنوّه بجهود الحكومة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، وخاصة في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. وقالت إنها تعيد تأكيد استعداد بلدها لتبادل الخبرات ذات الصلة وأعربت عن الأمل في أن تُحَل عمّا قريب مسألة عمليات اختطاف الرعايا الأجانب.

٣١ - **السيدة منديز رومييرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها سوف يدلي بصوته معارضاً مشروع القرار، وفقاً لمبادئ سياسته الخارجية، التي تعارض الممارسة الانتقائية في عرض قرارات تستهدف بلداناً بعينها. فهذه الممارسة تهدف إلى إدانة وتجريم دول تستهدفها هذه القرارات، وإخضاعها، سنة بعد سنة وصولاً إلى التأثير والضغط السياسي. ولا تعتبر الجمعية العامة المكان الصحيح

لمناقشة مسائل حقوق الإنسان ولا ينبغي استخدامها كأداة لاقتراف هذه الممارسات. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المسؤولة عن فحص مسائل حقوق الإنسان بطريقة موضوعية وغير انتقائية.

٣٢ - **السيدة سانغ** دان (**الصين**): قالت إن وفدها سوف يصوّت معارضاً مشروع القرار، نظراً لأنه يرى أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي معالجتها من خلال الحوار البنّاء. كما أن القرارات التي تستهدف بلداناً معيَّنة لا تخدم سوى تسييس القضايا وإثارة المواجهة. وقالت إنها ترحّب بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عملية الاستعراض الدوري الشامل وتعاونها مع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة وتدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج عملي وتقديم مساعدة إنسانية لمعاونة البلد في مواجهة التحديات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٣ - **السيدة بهوروما** (زمبابوي): قالت إن القرارات التي تستهدف بلداناً بعينها لا يُقصَد بها تعزيز حقوق الإنسان، بل بدلاً من ذلك تهدف إلى تقديم المصالح السياسية وقوة البلدان المتقدمة النمو. فهذه القرارات تؤدّي أيضاً إلى نتائج عكسية، نظراً لأنها ترسّخ الاستقطاب بين الدول وفيما بينها. زيادة على ذلك، تقوِّض هذه التدابير مصداقية ونزاهة عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تعتبر الإطار المتفق عليه لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان. واستناداً إلى هذا الموقف القائم على المبادئ، سوف يدلي وفدها بصوته معارضاً مشروع القرار، وجميع مشاريع القرارات التالية التي تستهدف بلداناً بعينها والمعروضة أمام اللجنة.

٣٤ - **السيد رَستَم** (ماليزيا): دعا إلى اتباع نهج غير خصامي، وقال لا ينبغي استغلال مسائل حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ويجب معالجة حقوق الإنسان في إطار عالمي استناداً إلى احترام السيادة الوطنية. وسوف يدلي وفده بصوته معارضاً مشروع القرار، الذي يستهدف بشكل انتقائي بلداً بعينه. وهو يشجّع جميع الدول على استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل لتحقيق حماية حقوق الإنسان بطريقة منصفة. وهو يحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تسوية المسائل المعلّقة مع البلدان المجاورة.

٣٥ - **السيد راي** (نيبال): قال إن وفده يشاطر مشاعر القلق التي أبديت مخصوص مشروع القرار، وخصوصاً في الفقرة ٢ المتعلقة باختطاف الأجانب. ويدعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حسم هذه الشواغل المقلقة. واستدرك قائلاً إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لمعالجة الشواغل المقلقة بخصوص حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشترك بشكل بنّاء بشأن المسائل المقترحة في إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وسوف يمتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار ومشاريع القرارات التالية التي تستهدف بلداناً بعينها.

٣٦ - وأجري تصويت مسجّل بشأن مشروع القرار *A/C.3/65/L.47*.

المؤيدون:

الأردن، أريتريا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، توغو، تونغا، تيمور-ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية

أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، العراق، غانا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، لكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحّدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بيلاروس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصين، عمان، فنزويلا، فييت نام، كوبا، ماليزيا، مصر، ميانمار.

الممتنعون:

أذربيجان، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جزر القمر، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلاند، سورينام، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هاييتي، الهند واليمن.

٣٧ – اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/65/L.50* بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ١٨ صوتاً وامتناع ٦٠ عضواً عن التصويت[(١)].

٣٨ – **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن وفده أحاط علماً بتزايد التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية. وحثّ الدول الأعضاء على معالجة نقص الموارد اللازمة لهذه الأنشطة. وقال إن وفده لا يزال يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في هذا البلد، وخصوصاً التقييدات على الحصول على الغذاء والماء والمرافق الصحية والخدمات الصحية، وكذلك التقييدات على الحقوق المدنية والسياسية. ورغم أن الحكومة شاركت في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ما زال يتعيّن إجراء تحسين على مشاركتها مع هيئات الأمم المتحدة وشفافية الأنشطة ذات الصلة. وفيما يتعلق باختطاف مواطنين يابانيين، حثّ

(١) ذكر وفود توفالو وشيلي والصومال لاحقاً أنهم كانوا يودّون التصويت لصالح مشروع القرار. وأشار وفد جورجيا لاحقاً أنه كان سيصوّت لصالح مشروع القرار لو كان حاضراً.

الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لتسوية هذه الحالة، بما في ذلك بالسماح بإعادة الأشخاص المخطوفين.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن وفده يرى رغم هذه الشواغل المقلقة، أن مشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً معيّنة هي نتاج عملية ناقصة. فهذه القرارات هي القرارات الوحيدة التي تعتبرها اللجنة الثالثة أنها لا تمر بعملية تشاور شفّافة. زيادة على ذلك، كون حالات معيّنة خاصة بحقوق الإنسان هي التي تُعالَج إنما تعزّز الرأي القائل بإن معالجة مسائل حقوق الإنسان هي انتقائية ومسيّسة. واختتم قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان هو أفضل مكان مُعدّ لبحث هذه السلوكيات بطريقة شاملة ومتعددة الأطراف وخالية من التسييس.

٤٠ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن وفده قد صوّت لصالح قرار يستهدف بلداً معيّناً لأول مرة ولا ينبغي اعتباره تغييرا في موقفه بشأن هذه المسألة، بل الأحرى هو تعبير عن التأييد من أجل بلد صديق بشأن مسألة الاختطافات. ولا يزال مشروع القرار انتقائياً ولن يحسّن الأحوال على أرض الواقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال ليس هناك من دولة تخلو من انتهاكات في حقوق الإنسان أو لديها السلطة في إبلاغ دولة أخرى بشأن مسائل تهم حقوق الإنسان. فهذا هو دور مجلس حقوق الإنسان الذي سوف تؤدي جهوده دون شكّ إلى أن تجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مائدة التفاوض وتعمل على تحسين الحالة في البلد.

٤١ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لاستعراض الحالة في جميع البلدان على قدم المساواة وقد أنشئ لهذا الغرض. وبهذه الصفة يجب أن تدعمه بشكل كامل الدول الأعضاء بغية القضاء على طريقة الانتقائية بكاملها. ويسلّم وفده بأن مشروع القرار يثير مسائل إنسانية تحتاج إلى معالجتها ويأمل في أن تولي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاعتبار الواجب لتلك المسائل. واستدرك قائلاً إن وفده ليس في وضع يؤهله للتصويت مؤيداً مشروع قرار يستهدف بلداً معيَّنا وقد امتنع عن التصويت.

٤٢ - **السيد فيمال** (الهند): قال إن إقدام بلد على اختطاف رعايا من بلد آخر شيء غير مقبول، على النحو المذكور في الفقرة ٢ من مشروع القرار. وأضاف أن وفده يتعاطف مع ضحايا الاختطاف ويأمل في حلّ مناسب من ناحية التوقيت لهذه المسألة.

٤٣ - **السيد سارافينان** (سنغافورة): قال إن القرارات التي تستهدف بلداناً معيَّنة تعتبر انتقائية للغاية وتحرّكها اعتبارات سياسية وهي خلافية بطبيعتها. وينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تستهدف بلداناً معيّنة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي استُنبطت بدقّة من أجل هذه المهمة. ولهذا امتنعت سنغافورة في عملية التصويت على مشروع القرار وسوف تفعل نفس الشيء بالنسبة لجميع مشاريع القرارات التالية التي تستهدف بلداناً معيّنة. واستدرك قائلاً إن امتناع سنغافورة عن التصويت لا ينبغي تفسيره بأن يعبّر عن موقف بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد المعني.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.48/Rev.1* حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٤٤ - وجّه الرئيس انتباه اللجنة إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار (*A/C.3/65/L.64/Rev.1*)

٤٥ - **السيد لامبرت** (بلجيكا): تكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وسائر البلدان مقدمة مشروع القرار، فقال إن تركيا انضمت إلى مقدّمي مشروع القرار. وجرى تحديث النصّ لكي يعكس الانتخابات الأخيرة وإطلاق سراح

داو اونغ سان سو كي، وهو ما يعتبر تدبيراً هاماً دعت إليه الجمعية العامة أثناء سنوات كثيرة من من التحكُّم في إقامتها الجبرية. وكما حدث في سنوات سابقة، يستند النصّ إلى الشواغل المعرب عنها في تقارير الأمين العام والمقرّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ويحثّ مشروع القرار بقوة الحكومة على إطلاق سراح ما يزيد على ٢ ١٠٠ شخص من سجناء الضمير الذين لا يزالون محتجزين وعلى إنهاء الاعتقالات التي وراءها دوافع سياسية. ويعتبر مشروع القرار جانباً هاماً أيضاً من جوانب المشاركة الدولية مع الحكومة في أنها تسمح للأمين العام بأن يواصل متابعة الحالة في البلد، وخصوصاً أثناء مرحلة ما بعد الانتخابات، من خلال عمل مستشاره الخاص المعني بشؤون ميانمار.

٤٦ - وأضاف قائلاً إنه مما يؤسف له أن الحكومة لم تضمن، رغم نداءات المجتمع الدولي، أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة. وقد ورد في التقارير حدوث بعض المخالفات من بينها فرض تقييدات على تسجيل الأحزاب، واعتقال الحركيين الناشطين، وإلغاء الانتخابات في مناطق عرقية وعدم المساواة في الحصول على تمويل الحملة. كما ورد في التقارير حدوث غش من بينها ترتيبات مُسبقة خاصة بالانتخابات. وإزاء هذه الخلفية، يدعو مشروع القرار الحكومة على أن تبدأ في مرحلة شاملة لما بعد الانتخابات بهدف توطيد نظام حكم مدني مشروع، استناداً إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن حدوث انتقال حقيقي إلى الديمقراطية والوفاق الوطني ليس ممكناً بدون حدوث تحسّن في حالة حقوق الإنسان. فما زالت الانتهاكات مع الإفلات من العقاب، بما في ذلك التشريد واستخدام الجنود الأطفال، واستهداف المدنيين في العمليات العسكرية، والسخرة ، والاحتجازات التعسّفية، والتمييز ضد الأقليات العرقية. ولهذه الأسباب، يحثّ مشروع القرار الحكومة على اتخاذ خطوات للانصراف كلية إلى العدل والمساءلة دون تأخير. وسوف يكون هذا التعاون دليلاً على النيّة الجادة للانتقال إلى الديمقراطية. ويحثّ مشروع القرار أيضاً على التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق المشاركة مع المقرر الخاص والمستشار الخاص.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن مشروع القرار يرحّب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك بالنسبة لقبول المساعدات الإنسانية، والحدّ من العمل القسري والمشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد جرت صياغة النصّ لتعزيز نهج توافقي، وجرت المشاورات الثنائية في جميع مراحل العملية. وأُجريت مناقشات أيضاً مع وفد ميانمار وجرى تنقيح النصّ لاستيعاب الاقتراحات وفقاً لذلك. ومع ذلك، بالرغم من هذه الجهود، طُلِب إجراء تصويت بشأن مشروع القرار. وسوف يصوّت مقدّمو مشروع القرار عليه مؤيدين له، ويشجّع هؤلاء بقوة الوفود الأخرى على القيام بذلك.

٤٩ - **السيدة فهمي** (مصر): تكلّمت بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز فقالت إن مسائل حقوق الإنسان ينبغي تناولها بطريقة غير خصامية بحيث تركّز على تعزيز القدرة الوطنية للدول للوفاء بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان. وقد أعيد تشكيل إطار الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للتغلّب على المسائل التي قوّضت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان السابقة وهذا سوف يتيح لجميع الدول الأعضاء قبول التوصيات بروح من التعاون. وأضافت أن رؤساء دول وحكومات الحركة، أكّدوا في مؤتمر القمة الخامس عشر أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن النظر في مسائل حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، من الأمور الحاسمة تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تعتَبر موجّهة نحو النتائج وتستند إلى معلومات موضوعية وحوار تفاعلي. وأعرب هؤلاء أيضاً عن بالغ القلق إزاء استمرار

اعتماد مشاريع قرارات انتقائية تستهدف بلداناً بعينها في اللجنة الثالثة، وهذا ينتهك مبادئ الشمولية وعدم الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. وليست هناك حاجة إلى إنشاء نظام موازٍ لمعالجة حالات حقوق الإنسان، وخصوصاً نظام لا يستهدف سوى البلدان النامية. وقالت إن مشروع القرار يسير معاكساً لمبادئ الحوكمة الجيدة الدولية. وهي وسيلة بالنسبة لبعض الدول لاستهداف دول أخرى باستخدام قدراتها الاقتصادية والسياسية وتحالفاتها واثقة من أنه لا يمكن تقديم مشاريع قرارات مماثلة ضدها. واستناداً إلى هذه المسائل، سوف تصوّت الدول الأعضاء في الحركة معارضة القرار.

٥٠ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن مشروع القرار يشوبه عيب من حيث جوهره ومن حيث نهجه إزاء الإجراءات. فالمحتويات تستند إلى ادّعاءات بوجود متمردين وجماعات من المغتربين تعارض الحكومة. وتحت ستار الاهتمام بحقوق الإنسان، تسعى الدول مقدمة مشروع القرار إلى فرض ضغط سياسي على ميانمار. زيادة على ذلك، فإن مشروع القرار يتجاهل تماماً الإنجازات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي حققتها الحكومة. ففي خلال عقدين كان الاتحاد الأوروبي يحاول طرح مشاريع قرارات دخيلة وتوجيهية ضد ميانمار أمام اللجنة، انضم ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من المتمردين المسلّحين في الجهود التوفيقية التي تبذلها الحكومة ويسود الآن السلام والاستقرار خلال معظم أنحاء البلد.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الانتخابات الوطنية جرت في جو سلمي، واختارت غالبية الناخبين المؤهّلين ممارسة حقهم الديمقراطي في انتخاب ممثليهم. وكان رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد رحّب رسمياً بالانتخابات واعترف كثير من الدول بأنها كانت خطوة هامة في تنفيذ خارطة طريق مكوّنة من سبع خطوات نحو الديمقراطية. ويُعرب مشروع القرار عن القلق إزاء إلغاء انتخابات في مناطق عرقية وتقارير عن حالات غش في التصويت. بيد أن الانتخابات ألغيت لأسباب أمنية في نسبة ٠,٥ في المائة من الدوائر الانتخابية بالبلد. وتعتبر الاتّهامات الموجّهة بخصوص حدوث تلاعب وغش في التصويت محاولات واضحة من جانب الأحزاب الخاسرة وبعض وسائط الإعلام لنزع المصداقية في الانتخابات، حيث أن الأصوات جرى عدّها في حضور الجمهور وممثلين عن المرشّحين. ولم ترد شكاوى رسمية بشأن حدوث انحرافات في الانتخابات وذكّرت لجنة الانتخابات الأحزاب السياسية بأنها يمكنها أن تختار الطعن في أية نتائج من خلال القنوات الرسمية.

٥٢ - ومضى قائلاً إن مشروع القرار تشوبه عيوب في نهجه إزاء الإجراءات الراسخة في الأمم المتحدة. وقد أيّدت ميانمار إنشاء مجلس حقوق الإنسان وتشجّع مشاركة الدول في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وسوف يجري استعراض فيما يتعلق بميانمار نفسها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقد قدّمت تقريرها الأوّلي في الوقت المناسب. ويعتَبر الحوار والتعاون هما الوسيلة المناسبة الوحيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ فتوجيه أصابع الاتهام والضغط لن يحلّ الخلافات. فإذا كان الاتحاد الأوروبي يشعر بشواغل حقيقية بشأن حقوق الإنسان فإنه من الأفضل له أن يعبّر عنها من خلال التعاون بدلاً من محاولة فرض الإكراه. وتمر ميانمار بمنعطف حاسم في تحوّلها نحو دولة ديمقراطية. ويعتبر فرض الضغط السياسي والجزاءات الاقتصادية من الدول والمؤسسات المالية الدولية شيئاً غير أخلاقي. وفي هذا الخصوص، يمارس الاتحاد الأوروبي إساءة لقضية حقوق الإنسان من خلال مشروع قرار اقتامي.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن مشروع القرار ينتهك سيادة ميانمار، وإذا ما تُرك دون طعن فيه فإنه سوف يرسي سابقة خطيرة، نظراً لأنه محاولة واضحة من الدول الغربية للتدخل

في شؤون دولة نامية وهذا غير مرضي عنه. واختتم قائلاً إن كثيراً من الدول يختلف مع هذا النهج وبدلاً من ذلك فإنها تؤيد سياسة المشاركة. ولهذا يطلب وفده إجراء تصويت مسجّل ويناشد جميع الدول مناصرة المبدأ والتصويت في غير صالح مشروع القرار ذي الطابع المسيّس.

الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت

٥٤ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده عارض مراراً الممارسة الجارية بشأن مشاريع القرارات الانتقائية والأحادية والتي تستهدف بلداناً معيّنة والتي يجري تقديمها إلى هيئات معنية بحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة للنظر فيها. ومثل هذه الأساليب العملية تؤتي آثاراً سيئة وهي تعمل فحسب على تفاقم المواجهة بين الدول الأعضاء. وفي الواقع، من شأن التسييس والافتقار إلى حوار أصلي أن جعلا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان السابقة غير فعّالة.

٥٥ - ومضى قائلاً إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان والأداء الناجح للاستعراض الدوري الشامل يتيحان فرصاً جديدة من أجل حوار بنّاء تراعيه جميع الأطراف في مجال حقوق الإنسان. وقال إن دراسة حالات حقوق الإنسان في بلدان على انفراد ينبغي بالتالي أن تتم في إطار عملية الاستعراض التي يمارسها المجلس. وهذا الموقف ينطبق على جميع مشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً معيّنة والتي تنظر فيها اللجنة في الدورة الحالية.

٥٦ - واختتم قائلاً إن اعتماد مشروع القرار الذي أعده الاتحاد الأوروبي، في إطار الانتخابات التي جرت مؤخراً في ميانمار وغيرها من التطورات الإيجابية، وخصوصاً إطلاق سراح داو اونغ سان سو كي، سوف يرسل الإشارة الخاطئة إلى سلطات ميانمار. ولهذا سوف يدلي وفده بصوته معارضاً مشروع القرار.

٥٧ - **السيدة وانغ** مين (الصين): قال إن وفده يأسف لأن مشروع قرار يستهدف بلداً معيَّناً وهو مناهض لميانمار يجري طرحه مرة أخرى أمام اللجنة. وقال إن الحوار البنّاء هو الطريق الصحيح الوحيد لحماية حقوق الإنسان، وتتيح آلية الاستعراض الدوري الشامل بالفعل منهاج عمل مناسب وينبغي استغلاله بشكل كامل. وقال إن الانتخابات الأخيرة في ميانمار جرت بشكل سلمي وهي جزء هام للغاية في تحقيق خريطة الطريق المؤلّفة من سبع نقاط نحو الديمقراطية. ومما يؤسف له أن مشروع القرار يفشل في إدراك هذا التقدّم ويواصل استغلال نهج حرج واتهامي. وقال إن الصين باعتبارها بلداً مجاوراً لميانمار تشجّع الحفاظ على استقرار وتوطيد العملية الديمقراطية في هذا البلد. ودعا المجتمع الدولي إلى النظر في حالة حقوق الإنسان في ميانمار بشكل موضوعي والسعي إلى تعزيز الحوار والثقة مع الحكومة. وسوف يصوّت وفده معارضاً مشروع القرار.

٥٨ - **السيدة هوانغ** تاي تان نغا (فييت نام): قالت إن وفدها يرحّب بالانتخابات العامة وبإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي باعتبارها خطوات إيجابية ويأمل وفده في أن يرى مزيداً من أوجه التقدّم نحو الوفاق والاستقرار في ميانمار. وأعربت عن أسفها لأن مشروع القرار يفشل في إدراك التقدُّم المحرز ويسيّس مسائل حقوق الإنسان، وهذا لا يخدم سوى تقويض جهود الأمم المتحدة لإقامة التعاون والثقة مع حكومة ميانمار. وأضافت قائلة إن وفدها معني بصفة خاصة بالإشارة المرجعية إلى البيانات المنحازة والتي لا أساس لها الواردة في تقرير المقرّر الخاص. وسوف يدلي وفدها بصوته معارضاً مشروع القرار. وقالت إن فييت نام، باعتبارها بلداً مجاوراً وعضواً زميلاً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يحث ميانمار على التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وسوف تواصل حكومتها دعم المساعي الطيبة التي يبذلها الأمين العام في عملية التوفيق وهي تقف على

استعداد لدعم ميانمار وفقاً لميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٥٩ - **السيدة منديز رومييرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومتها ملتزمة بمبادئ عدم التدخّل وتقرير المصير وسيادة الدول. وسوف يدلي وفدها بصوته معارضاً مشروع القرار، الذي يعتَبر انعكاساً للانتقائية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وهو يتنافى مع الميثاق. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المختصة لبحث مسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار البنّاء، استناداً إلى معلومات موضوعية. ومن غير المقبول أن تستخدم بعض الدول مسائل حقوق الإنسان لوصم دول أخرى، حيث أنها ليس لديها هذه السلطة الأخلاقية.

٦٠ - **السيد سوريتا** (الفلبين): قال إن وفده لا يؤيد أي قرارات تستهدف بلداناً معيّنة وسوف يمتنع عن التصويت. ويجب على حكومة ميانمار أن تقف إلى جانب شعبها من خلال عملية إرساء الديمقراطية. ويرحّب وفده بإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي، بيد أنه يجب أن تتبع ذلك تدابير أخرى صوب إرساء الديمقراطية، بما في ذلك الإطلاق الفوري لسجناء الضمير. كما يعتَبر أيضاً من الشواغل المقلقة الانتخابات التي لا تعتبر متسمة بالمصداقية.

٦١ - **السيد رستم** (ماليزيا): قال إن مسائل حقوق الإنسان لا ينبغي استغلالها لأغراض سياسية، ودعا إلى اتخاذ نهج غير خصامي. وسوف يدلي وفده بصوته معارضاً مشروع القرار، الذي يستهدف بشكل انتقائي بلداً بعينه. وقال إنه يشجّع جميع الدول على استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل لبحث مسائل حقوق الإنسان. وتحتاج ميانمار إلى الدعم من جميع الجوانب في عملية الانتقال. وهو يحثّ حكومة ميانمار على تنفيذ خريطة الطريق نحو الديمقراطية وأن تتعاون مع المساعي الطيبة التي يبذلها الأمين العام.

٦٢ - **السيدة هريرا كاسيرو** (كوبا): قالت إن كوبا تتخذ موقفاً منذ أمد طويل مناهضاً لمشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً بعينها، والتي تُستخدَم انتقائياً ضد بلدان نامية. وقال إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة، استناداً إلى حوار بنّاء. ويعارض وفدها استخدام مسائل حقوق الإنسان كوسيلة لتطبيق الضغط السياسي والتدخّل في المسائل الوطنية وبالتالي سوف يدلي بصوته معارضاً مشروع القرار.

٦٣ - **السيد فيمال** (الهند): قال إن حماية حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها إلاّ عن طريق الحوار والتشاور. وتعتبر ميانمار دولة مجاورة هامة للهند وحكومته تعتبر السلام والاستقرار في هذا البلد مسألة غاية في الأهمية. وسوف تواصل الهند دعم المساعي الطيّبة التي يبذلها الأمين العام وتحثّ المجتمع الدولي على أن تفعل نفس الشيء. وأضاف أن وفده يعتبر الانتخابات خطوة هامة في عملية الوفاق الوطني ويرحّب بإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي، وهو ما سيدعم دون شك اتباع نهج شامل إزاء الإصلاح السياسي. ويتسم مشروع القرار بطابع الإدانة، وهو لا يسهم في الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة. واختتم قائلاً إن وفده لهذا سوف يدلي بصوته معارضاً مشروع القرار.

٦٤ - **السيدة أندامو** (تايلند): قالت إن وفدها سوف يمتنع عن الإدلاء برأيه في التصويت. وقد تحقق التقدُّم في حقوق الإنسان من خلال المشاركة البنّاءة، وليس من خلال القرارات التي تستهدف بلداناً معيَّنة. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل الوسيلة المناسبة لمناقشة مسائل حقوق الإنسان على أساس عدم التمييز. ويعتبر إجراء الانتخابات

وإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي خطوات هامة في إرساء الديمقراطية وعملية التوفيق. ويأمل وفدها أن تؤدّي هذه التطورات إلى تغييرات إيجابية.

٦٥ - وأضافت قائلة إن التطوّر السياسي لميانمار يجب أن يرتبط بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الخصوص، تعتبر حكومة تايلند ملتزمة بتقديم التعاون المستديم إلى ميانمار في فترة ما بعد الانتخابات وما بعدها. وسوف تسعى تايلند أيضاً إلى تحقيق التزاماتها بشأن حقوق الإنسان والأمن باعتبارها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويؤيد وفدها المساعي الطيبة التي يبذلها الأمين العام وتشجّع حكومة ميانمار على تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٦ - **السيدة أبو بكر** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن وفدها يشعر بالقلق لأن بعض الدول تفرض أهدافها السياسية تحت ستار الاهتمام بحقوق الإنسان. وذكرت أن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث في جميع البلدان. وقد حان الوقت بالنسبة للدول الأعضاء أن توقف تقديم مشاريع القرارات هذه وأن تترك تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان. ووفقاً للاستنتاجات التي تم التوصّل إليها في مؤتمرات قمة حركة بلدان عدم الانحياز، سوف يدلي وفدها بصوته معارضاً مشروع القرار. واستدركت قائلة إن هذا الموقف لا ينبغي تفسيره على أنه يؤيد أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

٦٧ - أجري تصويت مسجّل بشأن مشروع القرار *A/C.3/65/L.48/Rev.1*.

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، توغو، توفالو، تونغا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية ملدوفا، جمهورية جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، العراق، غانا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كريباتي، لا تفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحّدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، السودان، الصومال، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كمبوديا، كوبا، ماليزيا، مصر، ميانمار، نيكاراغوا والهند.

الممتنعون:

الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، البرازيل، بربادوس، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تيمور - ليشتي، جزر القمر، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان كيتس ونيفيس، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، موازامبيق، ناميبيا، النيجر، هايتي واليمن.

٦٨ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/65/L.48/Rev.1* بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل ٢٨ صوتاً وامتناع ٦٠ عضواً عن التصويت[٢].

٦٩ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن وفده امتنع عن الإدلاء برأيه في التصويت، ومع ذلك لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، على النحو المبيّن في تقريري المقرر الخاص والمستشار الخاص. وأشاد بإجراء الانتخابات لأول مرة خلال عقدين من الزمن ويأمل في أن تسفر عملية التصويت عن الإصلاحات اللازمة لإنشاء المؤسسات الديمقراطية. وأضاف أن الانتقال إلى الديمقراطية ينبغي أن يخلق فرصاً للجميع للمشاركة في العملية الانتخابية. وفي حين يعتبر إطلاق سراح داو أونغ سان سو كي موضع ترحيب، فإنه للأسف تم بعد الانتخابات. وقال إنه يشجّع حكومة ميانمار على دعم مشاركتها في العملية السياسية ومنح العفو للسجناء السياسيين. ويأمل وفده في أن تستفيد الحكومة من قوة زخم الانتخابات لكي تعيد المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال السماح بزيارات يقوم بها المستشار والمقرر الخاص والوفاء بالتزاماتها المناطة بها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالرغم من هذه الشواغل، يرى وفده أن مشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً معيَّنة هي نتاج عملية ناقصة. فمثل هذه القرارات تعتبر هي الوحيدة التي تنظر فيها اللجنة الثالثة والتي لا تمر بعملية تشاور ذات شفافية. زيادة على ذلك، كون حالات معيّنة من حالات حقوق الإنسان هي التي تعالَج إنما هذا يعزّز الرأي القائل إن معالجة مسائل حقوق الإنسان مسألة انتقائية ومسيّسة. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان هو الجهة الأفضل المهيّأة لبحث هذه المسائل بطريقة شاملة ومتعددة الأطراف وغير مسيّسة.

٧٠ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يبعث برسالة إلى حكومة ميانمار تفيد أن عملية إرساء الديمقراطية ينبغي أن تتحسّن، وقال إنه لهذا أدلى بصوته مؤيداً مشروع القرار. وأضاف أن وفده يسره أن أُدرجت في النصّ بعض هذه التعديلات التي تعترف بالخطوات الإيجابية المتخذة من الحكومة، حيث أن هذا التشجيع يساعد على حفز التغيير. وأعرب عن أسفه لأن الانتخابات لم تكن نزيهة، بيد أنه يرى أن إطلاق سراح داو أونغ سان سو كي هي خطوة للأمام، وأعرب عن الأمل في أن يرى مزيداً من التدابير نحو إرساء الديمقراطية والوفاق.

(٢) أشار وفد البحرين لاحقاً أنه كان يعتزم الامتناع عن التصويت.

٧١ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن نتائج التصويت المسجّل أظهرت أنه حتى في مواجهة الضغط السياسي الهائل، هناك كثير من البلدان لا تحتمل استغلال حقوق الإنسان من خلال اعتماد قرارات تستهدف بلداناً معيّنة. وقال إن وفده يعارض المحاولات الرامية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلده والعمليات السياسية المحلية. وليس لمشروع القرار أية سلطة أخلاقية وميانمار لن تلتزم به. وشكر الدول الأعضاء التي أدلت بصوتها معارضة مشروع القرار أو امتنعت عن التصويت. وقال إنه يدرك المعوّقات التي يواجهها بعض الدول في اتخاذ موقف قائم على المبدأ. ورغم أن هذا شيء يؤسف له، يرى وفده أن جميع الدول الأعضاء سوف تكون حرة في المستقبل القريب للتعبير عن حقوقها وسوف تدلي بصوتها ضد القرارات المغرضة. وأضاف أنه يجب أن تعالَج مسائل حقوق الإنسان في السياق العالمي من خلال نهج قائم على الحوار يسترشد بمبادئ الاحترام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وسوف تواصل حكومته تعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعب ميانمار وسوف تواصل التعاون مع الأمم المتحدة.

٧٢ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وينوّه بالخطوات التي اتخذت في سبيل إرساء الديمقراطية والوفاق في ميانمار، بما في ذلك إجراء الانتخابات وإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي. وفي حين يسلّم وفده بالشواغل المطروحة في مشروع القرار، فإنه يرى أن الاستعراض الدوري الشامل هو أنسب آلية لاستعراض حالات حقوق الإنسان في جميع الدول على قدم المساواة وبشكل يخلو من التسييس، ولهذا امتنع وفده عن الإدلاء بصوته في التصويت على مشروع القرار.

٧٣ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): قال إن وفده يرحّب بالإطلاق غير المشروط لسراح داو أونغ سان سو كي وقد أحاط علماً بإجراء الانتخابات. وهو يعرب عن الأمل في أن تُجرى الانتخابات المقبلة بطريقة أكثر شفافية وديمقراطية. وقال إنه لاحظ أن ميانمار سوف تشهد عملية الاستعراض الدوري الشامل خلال السنة التالية، التي تعتبر أنسب آلية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. واختتم قائلاً إن وفده لا يعتقد أن مشروع القرار يسهم في تنفيذ خريطة الطريق ذات الخطوات السبع وصولاً إلى الديمقراطية ولهذا أدلى بصوته معارضاً مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.